استعرض عدداً من التقارير

مجلس النواب يقر مشروع قانون تمليك العقارات لغير اليمنيين

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة يحيى علي الراعي رئيس المجلس ان يدربح في جدول اعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والعدل والاوقاف حول مشروع قانون تملك غير اليمنيين العقارات واستعرض تقرير لجنة الصحة العامة والسكان حول الشكوى المحالة من عدد من أعضاء المجلس بخصوص اغلاق مركز الغسيل الكلوي في محافظة الحديدة وارجأ مناقشته الى جلسة أخرى.

من جهة أخرى واصل المجلس استماعه الى تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2006 م، وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأ نها .

حيث بينت اللجنة في تقريرها انها ومن خلال اللجان الفرعيه المنبثقة عنها بذلت جهودا كبيرة في دراسة وتحليل نتائج تنفيذ موازنات العام المالي 2006 مبينه انها مرت بعدد من المراحل منها استعراض المؤشرات والارقام التى اظهرتها تلك الحسابات واستعراض تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتوجيه الاسئله والاستفسارات وطلب المزيد من البيانات والمعلومات والايضاحات حول ما ورد في مجلدات الحسابات الختامية وكذا اشعار الجهات الحكومية بالاختلالات التى رافقت تنفيذها لموازنات 2006 والتى اوردهـا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره، وطلب ايضاحات مكتوبة من تلك الجهات بشأن ذلك.

وافادت اللجنة في تقريرها انها اختارت عينة من الجهات وبالاخص في قطاع الوحدات الاقتصادية تم الوقوف على اوضاعها وأنشطتها بصورة فاحصة وتشخيص اوجه الخلل القائمة فيها واقتراح المعالجات اللازمة لها .

ولفتت اللجنة الى انها دعت مسؤلي عدد من الجهات لإستعراض ومناقشة ما تضمنته ردود جهاتهم على الاسئلة والاستفسارات الموجهة من اللجنة وذلك بحضور ممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى جانب تقييم نتائج الاجتماع بمسؤولي الجهات وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين ما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره وبين ردود

وايضاحات مسؤولي تلك الجهات . منوهة الى انه تم البدء بأعداد مشاريع تقارير اللجان الفرعية التى تضمنت تحليلا للارقام والمؤشرات التى اسفر عنها تنفيذ موازنات عام 2006 مقارنه بألمستهدف في الموازنات مع ابراز التقارير الفرعية للملاحظات والتجاوزات والمخالفات والإختلالات وفقا لما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره عن الحسابات الختامية واختتام تلك التقارير بالتوصيات الهادفة الى معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي شابت تنفيذ الموازنات العامة بهدف تلافي حدوثها.

وبينت اللجنة في تقريرها انها واجهتها الكثير من العوائق والصعوبات التي حالت دون انجازها لمهمتها في الوقت المحدد ومنها عدم تفاعل الجهات الحكومية والرد في الوقت المناسب على الأسئلة والاستفسارات وأن ردود وايضاحات عدد من الجهات لم تكن كافية.. مفيدة بعدم وجود خبرة متراكمة كنتاج لتجارب برلمانية راسخة في مجال دراسة الحسابات الختامية يمكن الاستهداء بها.

وأوضحت انه من خلال هذه الدراسة تحققت جملة من الأهداف منها القيام بمهمة أوجبتها النصوص الدستورية والقانونية واداء لوظيفة رئيسية من وظائف المجلس في الجانب الرقابي باعتبار الرقابة على اعمال الحكومة واجهزتها المختلفة من خلال الحسابات الختامية طلت ضعيف وتحتاج الى المزيد من الممارسة لتفعيلة، وبلورة آليات عملها والتأسيس لقواعد وعرف برلماني يمكن أن يتطور ويتعزز ويستفاد منه في دراسة الحسابات الختامية القادمة وتعزيز دور المجلس في الجانب الرقابي على اعتبار أن دعوة المسؤولين التنفيذيين في الجهات ذات العلاقة لحضور الإجتماعات ومناقشة الإختلالات سيدفع تلك الجهات الى تحسين أدائها والتقيد بالقوانين واللوائح والأنظمة خلال تنفيذها للموازنات العامة القادمة.

وأوضحت اللجنة في تقريرها أن دراسة الحسابات الختامية يعطي المجلس صورة واقعية عن اداء الأجهزة المختلفة وعن جوانب الإختلالات وأوجه القصور التي رافقت تنفيذ الموازنات خلال سنة مالية كاملة،لافتة الى انه تبين حدوث الكثير من المخالفات والتجاوزات بتجنيب ايرادات عامة خارج الموازنات بدون قانون والصرف منها بالمخالفة للقوانين النافذة وظهور تجاوزات وانحرافات بنسب تفوق النسب المقبولة والمتعارف عليها في اي خطة مالية سنوية.

كما تبين عدم الإهتمام والمتابعة للإيرادات العامة وخاصة في الوزارات والأجهزة والمصالح الإيرادية تسبب في عدم تحصيل وتوريد الإيرادات العامة وفقاً للقوانين النافذة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

في أعقاب تحرير الخبير الهولندي وزوجته من خاطفيهما في بني ضبيان:

محافظ صنعاء : الدولة لم تدفع أي شيء للخاطفين ولن تخضع للابتزاز

السفير الهولندي يشيد بالجهود التي بذلت وكفلت تحرير المواطنين الهولنديين بطريقة سلمية

صنعاء /سبأ:

التقى وزير المياه والبيئة عبد الرحمن فضل الإرياني ومحافظ صنعاء نعمان أحمد دويد أمس في مبنى محافظة صنعاء الخبير الهولندي جان خندرون وزوجته السيدة هيلن يانسن اللذين تم تحريرهما يوم أمس الأول بعد احتجازهما من قبل عناصر خارجة على النظام والقانون لمدة أسبوعين في منطقة بني ضبيان .

وخلال اللقاء الذي حضره سفير مملكة هولندا بصنعاء الدكتور هاري باوكما و مشايخ وأعيان ووجهاء و مديرية بني ضبيان,أعرب محافظ صنعاء عن الأسف البالغ لتعرض الخبير الهولندي وزوجته للاحتجاز, مؤكدا أن هذه الأعمال الإجرامية لا تمت بصلة إلى أخلاقيات وقيم مجتمعنا اليمني ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف.

وقال المحافظ : «علينا جميعا أن نقول لا للاختطاف لا للإرهاب لا لتفجير أنابيب النفط لا للأعمال الإجرامية التي يحرمها الشرع ويجرمها القانون و تخالف قيم مجتمعنا النبيلة وعاداته» .

ودعا المحافظ دويد إلى إيجاد وثيقة شرف يتفق الجميع فيها على نبذ كل من يحاول أن يبتاع ويشتري في رصيد حضارتنا من قيم ومبادئ وعادات حميدة وكرم وشجاعة .

وقـدم محافظ صنعاء الشكر للمشايخ والعقال والوجهاء والمواطنين الشرفاء من أبناء مديرية بني ضبيان على الجهود التي بذلوها لإنهاء عملية الاختطاف بسلام.

ولفت إلى أن الدولة لم تدفع أي شيء للخاطفين ولن تخضع للابتزاز او الاستغلال ممن يقومون بمثل هذه الأعمال المشينة .. منوها بدور مشايخ وعقال ومواطني قبيلة بني ضبيان الذين قاموا بمعالجة المشكلة.

وأشار إلى انه تم وضع خيارين لحل المشكلة أحدهما أن يقوم أفراد القبيلة بمعالجة الوضع ودون أي تدخل من قبل الدولة, فاختاروا أن يعالجوا الوضع بأنفسهم وهو ماتم بالفعل ويشكرون عليه.

وطالب محافظ صنعاء أجهزة الإعلام المختلفة التعامل بجدية مع كل ما هو ايجابي للقبيلة وعدم التركيز فقط على كل ما هو سلبي وتكون القبيلة منه براء .. مؤكدا أن عادات وأعراف القبيلة اليمنية المستمدة من مبادئ ديننا وأخلاقيات شعبنا ترفض المساس بضيوف اليمن أو اختطافهم فضلا عن كونها ترفض المساس أو احتجاز النساء مهما كانت الأسباب.

واكد المحافظ على ضـرورة تعاون جميع الشرفاء من أبناء بني ضبيان لوضع حد لمثل هذه الأعمال التي تسيء ليس لأبناء المنطقة فحسب وإنما لأبناء الشعب اليمني بأكمله, وكذا مساندة جهود الأجهزة الأمنية لتعزيز دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة بمايكفل توفير المناخات الملائمة للتسريع بوتائر التنمية وتلبية احتياجات سكان المنطقة من المشاريع التنموية والخدمية في جميع المجالات وإعطائها الأولوية ضمن خطط المحافظة .

من جانبه أشاد السفير الهولندي بصنعاء بالجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية وقـيـادة المحافظة والمواطنون من أبناء المنطقة والتي كفلت تحرير الخبير الهولندي وزوجته بطريقة سلمية .

وأكد أن علاقات التعاون والصداقة مع اليمن ستستمر كما كانت في السابق ولن تؤثر عليها هذه الحادثة .. لافتا إلى أن حكومة بلاده تابعت هذه الحادثة عن كثب وباركت الحل السلمي لهذه المشكلة دون اللجوء إلى القوة ضد الخاطفين.

من جانبه أكد الشيخ عبد القوي شريف رفض وإدانة أبناء مديرية بني ضبيان لعملية الاختطاف التي يقوم بها عناصر تسعى إلى تشويه سمعة أبناء المنطقة خصوصا واليمن عموما, شاكرا لهولندا ما تقدمه من دعم لعدد من مشاريع التنمية في اليمن.

وأشار إلى أن ظاهرة الاختطاف دخيلة وغريبة على مجتمعنا وان أفراد القبيلة سيعملون على إيجاد وثيقة شرف تحرم القيام بمثل هذه الأعمال .

وكان الخبير الهولندي وزوجته أعربا عن شكرهما للجهود التي بذلت من قبل الحكومة اليمنية وقيادة المحافظة للإفراج عنهما سلميا.

حضر اللقاء أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبد الغني حفظ الله جميل ووكـلاء المحافظة والسكرتير الأول بالسفارة الهولندية بصنعاء أيوب كلاين .

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء

إقرار إنشاء المعهد الإعلامي وقطاع تعليم وتدريب الفتاة بوزارة التعليم الفني والمهني

الموافقة على استراتيجية التسويق والترويج السياحي والتوجيه ببدء تنفيذها

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس الـوزراء في اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور ، رئيس المجلس استراتيجية التسويق والترويج السياحي للأعوام 2009 – 2015م المـقـدمـة مـن المـجـلـس الأعـلـى للسياحة ، ووجه وزارة السياحة ومجلس الترويج البدء بتنفيذها.

وتتضمن الإستراتيجية مجموعة من الخطط والسياسات والبرامج الهادفة الى تعزيز وضع السياحة في اليمن وزيادة حجم الصادرات السياحية وتحسـين الهياكل التنظيمية ، فضلا عن تطوير عملية التسويق للسياحة في اليمن باتجاه تأكيد قدرتها التنافسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية في السوق العالمية.

وتقوم الإستراتيجية على تعزيز الـشـراكـة بـين الـدولـة والقطاع الخـاص في تحقيق تلك الأهـداف بما في ذلك تنمية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ، والتقييم المستمر للانشطة القائمة في هذا الجانب ومعرفة مدى تحقيقها للأهداف وتأثيرها في التنمية السياحية بمفهومها المتكامل وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

ووافـق مجلس الـــوزراء على مـا توصل اليه المجلس الأعلى للسياحة بشأن تحديد وتخصيص الأراضي الخاصة بمواقع المشاريع السياحية الخمسة الـرائـدة وكذا مواقع المشاريع السياحية الخدمية بإجمالي 44 مشروعا سياحيا على مستوى الجمهورية ، مؤكدا على ضـرورة ان تعمل السلطة المحلية ممثلة بـالمحـافـظـين والمـجـالـس المحلية إضافة الى الهيئة العامة لـلأراضـي والمساحة والتخطيط الـعـمـرانـي ، عـلـى تخصيص الأراضي لتلك المشاريع وإسقاطها ضمن المخططات تمهيدا للترويج الاستثماري لها من قبل الوزارة.

وأقـر المجلس الإجـراءات التي تـوصـل اليها المجلس الأعلى للسياحة بشأن تعزيز عوامل الجذب السياحي بما في ذلك الحد من الأعمال والممارسات التي تؤثر سلبا على القطاع السياحي إجمالا، والعمل فـي نفس الـوقـت على تكثيف برامج الترويج في الأسواق السياحية الإقليمية والدولية.

ووجه بإدراج التوعية السياحية ضمن مناهج التعليم وكذلك تعزيز الخطاب الإعلامي والإرشادي الموضح لأخطار الممارسات غير المسؤولة للبعض على هذا القطاع الحيوي وتأثيراتها السيئة على المجتمع والاقتصاد ومكانة اليمن في الخارطة السياحية الدولية.

ووافـق مجلس الـــوزراء على اتفاقية التمويل الاضافي للمشروع الطارئ للحماية من الفيضانات واعـادة الإعمار الموقعة مع هيئة التنمية الدولية والـتـي ستقدم بموجبها الهيئة منحة للمشروع قيمتها 23 مليوناً و200 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة اي ما يعادل 35 مليون دولار ، ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة الاجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.

ويهدف المشروع الى المساعدة في اعـادة تأهيل البنية التحتية والحواجز التي تعمل على الحماية من الفيضانات وحماية المقيمين والنشاطات الاقتصادية والبنية التحتية من الآثـار المدمرة التي تنجم من جـراء الفيضانات في محافظات تعز وحضرموت والمهرة ، بما في ذلك تجديد الطرق الفرعية الموصلة للطريق الذي تأثر وتضرر جـراء هـذه العملية ، فضلا عن تعزيز بناء الـقـدرات للسلطات المحلية ودعم اللامركزية .

ووافـق المـجـلـس ايـضـا على مشروع قـرار جمهوري بانشاء المعهد الاعلامي بعد مراجعته من اللجنة الوزارية والفنية برئاسة وزيـر الاعـلام ، ووجـه بمتابعة استكمال الاجـراءات الدستورية لإصدار مشروع القرار .

ويهدف المعهد الى رفع مستوى نوعية التأهيل والاعـداد المهني والتقني في المجالات الاعلامية المختلفة والارتقاء بالعمل الاعلامي بما يخدم اهداف السياسة الاعلامية على المستويين الداخلي والخارجي ، الى جانب تنمية التخصصات العلمية والتقنية الاعـلامـيـة الحديثة لما من شأنه الربط بين اهداف المعهد واحتياجات الجهات المستفيدة من خدماته.

وسيساهم المعهد وفقا للمادة السادسة من القرار في تطوير سياسات واساليب وطرق العمل في المؤسسات والاجهزة الاعلامية والصحفية المختلفة وكـذا تطوير المناهج الـدراسـيـة والتدريبية والتأهيلية التخصصية وبما يتوافق والتطورات المتسارعة في قطاع الاعلام والاتصال وغيرها من المهام .

كما وافق المجلس على مشروع قرار جمهوري بإنشاء قطاع تعليم وتدريب الفتاة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، ووجه باستكمال الإجراء القانونية لإصدار قرار إنشاء هذا القطاع الذي يهدف الى تعزيز الاطـار المؤسسي المهني بوضع الخطط والبرامج الخاصة بدعم ونشر تعليم وتدريب الفتاة في اوسـاط المجتمع ، وتأكيد التأثير العملي الايجابي لأهـداف تعليم الفتاة وزيادة حجم التحاقها بالتعليم والتدريب الفني والمهني.

كما يهدف الى انشاء وتطوير قـاعـدة بـيـانـات عـن الجـهـات والمؤسسات المعنية بدعم خدمات التدريب الموجهة للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة وفي الحرف والصناعات التقليدية لتغطي مختلف المحـافـظـات والمـجـالات والمستويات ، فضلا عن اقتراح السياسيات والاجـراءات المشجعة للاستثمار في هذا المجال .

وأحال المجلس مشروع اللائحة المقدمة من وزيـر الاعـلام بشأن نـظـام عـمـل الـنـاطـق الرسمي للحكومة الى لجنة وزارية برئاسة نـائـب رئـيـس الـــوزراء للشئون الداخلية للمراجعة والـرفـع الى المجلس بالنتائج في اجتماع قادم للمناقشة واتخاذ القرار اللازم.

وتنظم اللائحة عمل الناطق الرسمي وتحدد الوسائل اللازمة لممارسة مهامه واختصاصاته بما في ذلك تحديد الوسائل والاجراءات والأجـهـزة اللازمة لانجـاز المهام المناطة به استنادا الى الدستور والقوانين والـقـرارات والسياسة الاعلامية للجمهورية ، بما يمكن الصحفيين مـن الحـصـول على المعلومات بسهولة ووضوح.

ووافـق المجلس على مذكرة وزيـر الاشغال العامة والطرق ، المتضمنة طلب تعديل الفقرة رقـم 7 من المـادة 141 من قرار مجلس الـوزراء رقـم 351 لسنة 2008م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون البناء ، حيث يهدف التعديل الى تعزيز عملية اثبات المخالفات والتعامل المـسـؤول معها وبما يؤكد الالتزام بالمخططات العامة وخطوط التنظيم المعتمدة من قبل الوزارة.

واطلع الاجتماع على تقرير الامانة العامة للمجلس حـول مستوى تنفيذ خطة عمل المجلس للفترة يناير –مارس 2009م ، اضافة الى الوثائق الخاصة بنتائج مخرجات جلسات المجلس الاستثنائية التي عقدت مؤخرا لتحديد الاجـراءات التنفيذية لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية للحكومة بتاريخ 3 مارس 2009م .

كما اطلع المجلس على التقرير الاسبوعي لوزير شئون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الاجـراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى المجلسين وذلك للفترة من 6 - 12 ابريل الجاري ، حيث تضمن التقرير مشاريع القوانين التي استعرضها مجلس الـوزراء ، وتقارير اللجان الدائمة .

واطـلـع المجلس على التقرير الاسبوعي لوزير الداخلية حول الاوضاع الأمنية وتطوراتها والجهود الميدانية لتعزيز الامن والاستقرار ومكافحة الجريمة ، بالاضافة الى الاطلاع على تقرير وزير الداخلية عن مشاركته في الـدورة الـ 26 لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في العاصمة اللبنانية (بيروت) بتاريخ 22 مارس المنصرم.

إحالة مشروع اللائحة المنظمة لعمل الناطق الرسمي للحكومة إلى لجنة وزارية لمراجعته

التصديق على اتفاقية التمويل الإضافي لمشروع الحماية من الفيضانات وإعادة الإعمار